التنمية الثقافية بين قيّم التقليد وقيّم الحداثة -الصراع والتعايش

Cultural Development between Traditional and Modern Values- Conflict and Coexistence

د. مخلوف سيد أحمد*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس– الجزائر

****

تاريخ الإرسال: 2018/08/13 **تاريخ القبول: 2018/12/28** **تاريخ النشر: 2018/12/31**

الملخص:

عرف العالم العربي- والجزائر جزء منه- توترا شديدا عقب استقلاله الوطني، وسعيه نحو بناء الدولة الوطنية المستقلة، وقد تمثل هذا التوتر بكل وضوح في حضور ثنائيات عديدة في مسرح مرحلة البناء والتشييد وإرساء دعائم المجتمع المنشود. وردت هذه الثنائيات كإشكاليات وجود: التقليد والتجديد، الجمود والتحرر، الأصالة والمعاصرة،المحافظة على التراث المحلي ومواكبة موجات الحداثة. وعليه، ما هو المسار الذي يمكن أن يتخذه التحديث داخل مجتمع موسوم بمظاهر التقليد في الجزائر والمجتمعات العربية؟

الكلمات المفتاحية: التنمية؛ الثقافة؛ التراث؛ الحداثة؛ التقليد؛ الصراع؛ التعايش.

Abstract:

The Arabic countries such as Algeria have seen strong tensions after the colonial period and during the stage of building the national independent state. These tensions appear clearly in many bilaterals when establishing the foundations of the desired society. Such bilaterals reveal the existential problems of these countries. The latter can be summarized in choosing between accepting unchanged situations or facing circumstances in order to free themselves, carrying on traditions or renewing them, preserving their own local heritage or submitting to the values of modernity. In this context, our paper is dealing with the path which could be taken by modernization tendency in Algeria and Arabic world, which is characterized by traditional aspects and strongly influenced by their past.

Keywords: Development; Culture; Heritage; Modernity; Tradition; Conflict; Coexistence

* الباحث المُرسل: makphilos@yahoo.fr / مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

مقدمة:

سعت دول العالم العربي- والجزائر جزء منه- الى إقامة مشاريع تنموية طموحة، من شأنها أن تُكسِّر طوق التخلف، وترفع المعاناة عن شعبها، وتضع اللبنات الصلبة لانطلاقة جديدة في كافة الميادين.

غير أنّ هذا الطموح، سرعان ما اصطدم بواقع مأساوي بعد إخفاق العديد من التجارب التي شهدتها بعض البلدان المستقلة حديثا.

وقد اعتبر البعض هذا الإخفاق دليلا على استمرار سيطرة الأبنية الفكرية التقليدية على هذه المجتمعات بالشكل الذي فوت عنها فرصة الانخراط في مسار التطور الحضاري، وحرمها من تقبّل التحديث على النمط الغربي[1].

أما البعض الآخر فرأى فيه، كما يقول،" أندري جندر فرنك" دليلا على : " أن التنمية الرأسمالية، لم تعد ممكنة لهذه البلدان بعد هذا اليوم، وأن قوى الإنتاج فيها عاجزة عن النمو على نحو كاف في ظل العلاقات الرأسمالية" [2].

ويكتسي النقاش حول قضايا الحداثة أهمية خاصة بالنسبة لمجتمعاتنا العربية والإسلامية، ومنها الجزائر، لاعتبارات عديدة، نجملها في الآتي:

1. إنّ ظاهرة التحديث قد اكتسبت طابعا كونيا في ظل ما أصبح يطلق عليه بالعولمة (الاقتصادية والثقافية). يرى "دانيال كوهين " D. cohen في مؤلفه " العولمة وأعداؤها " (أنّ العولمة سمحت بانتشار وذيوع نماذج ثقافية جديدة، ساهمت في خلخلة النماذج التقليدية القائمة) [3]. والنتيجة هي أنّ الحدود التي يعتقد البعض بأنها منيعة بين الحضارات والثقافات، تبدو في الواقع سهلة الاختراق.

2. إنّ هذه الظاهرة التي أثارت نقاشات واسعة في الغرب بين المهتمين في مجالات وحقول متنوعة (فلسفية، سوسيولوجية، أنتروبولوجية، سياسية، فنية إلخ. . .)، وأفرزت وجهات نظر وأطروحات غنية بمضامينها، مازالت لم تحظ بما تستحقه من عناية من طرف مثقفينا، في الجزائر وفي غيرها من بلدان العالم العربي، بل هناك مقاومة لهذه الظاهرة، تختفي وراء أقنعة الأصالة والهوية والحفاظ على القيم، علما

[1]- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية- دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الجزائر، ص:81.

[2]- برابهات باتنيك، الإمبريالية ونمو الرأسمالية الهندية، فيبول سويزي وآخرون : الإمبريالية وقضايا التطور الإقتصادي في البلدان المتخلفة، ترجمة عصام الخفاجي، دار ابن خلدون، 1980، بيروت، ص:67.

[3] -Daniel cohen, la mondialisation et ses ennemis, éd : grasset , Paris 2004 , p.p : 18-19.

بأنّ فكر الحداثة لا يلغي هذه المرتكزات، لأنّ المنظور الديناميكي لعلاقة التقليد بالحداثة مثلا، يقر بتضمن التقليد لدينامية داخلية تسمح بالانفتاح على الجديد وبالتكيف مع قيم المجتمعات العصرية وباستيعاب ودمج هذه القيم وفق الخصوصيات المحلية والذاتية[1].

3. إنّ واقع التقدم في الغرب والوتيرة التي يخضع لها تطوره في مختلف الميادين هو بمثابة تحد لنا، نحن الذين مازلنا نصطدم بتأخر مجتمعاتنا وبالعوائق (السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية والأخلاقية) التي تحول دون تجاوز هذا التأخر.

فما المقصود بالتقليد والتحديث؟

وما علاقتهما بالتنمية الثقافية؟

وأي مسار ممكن أن يتخذه التحديث داخل مجتمع موسوم بمظاهر التقليد، مثل مجتمعنا الجزائري؟

دلالات التقليد والتحديث والتنمية الثقافية:

1- مفهوم التقليد: يشمل مفهوم التقليد مجموعة من القيم والرموز والتصورات المرتكزة على الماضي والمتجسدة في الحاضر. ولذلك، فإنّ مهمة التقليد، هي الحفاظ على الأوضاع القائمة التي تُقدس الماضي والدخول في مواجهة مع التحولات والتغيرات الطارئة على المجتمع. ولهذا السبب، ارتبطت النزعة التقليدية traditionalisme بالنزعة المحافظة Conservatisme، إذ أنّ التقليد ليس مجرد إحياء للماضي، بل هو نموذج لسلوك معيش بشكل عام.

لهذا، لا يمكن اختزال التقليد في الرمزية والقداسة الدينية، بل في حالتنا الجزائرية، هو نموذج لسلوك يمزج بين معطيات دينية، وهي معطيات ديننا الحنيف، وأخرى مستمدة من ثقافات وعادات غير إسلامية أو سابقة على الإسلام، تتجلى في مجموعة من الطقوس الاحتفالية (الزواج مثلا) والتعبدية (زيارة الأضرحة والزوايا) والعلاجية (الطب الشعبي).

هكذا يمكننا تصور التقليد كنمط تكراري ومحافظ، ملتزم بقواعد السلوك المحددة من طرف الماضي لمختلف مرجعياته، الدينية وغير الدينية[2].

[1]- عزّ الدين الخطابي، أسئلة الحداثة ورهاناتها- في المجتمع والسياسة والتربية، الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1،2009، بيروت، ص:10.

[2]- المرجع نفسه، ص:55.

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

وتدعونا الأبحاث الأنتروبولوجية المعاصرة، إلى ضرورة التمييز بين تمظهرات التقليد المختلفة:

– فهناك النزعة التقليدية الأساسية traditionalisme fondamental، التي تسعى إلى الحفاظ على القيم الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالماضي، وتسعى إلى تأييدها عبر سلوك محافظ وتكراري، هو بمثابة حاجز وقائي ضد عوامل التغيير.

– وهناك النزعة التقليدية الشكلية Traditionalisme formel، التي وإن كانت تهدف المحافظة على المؤسسات والأطر الاجتماعية والثقافية والفكرية التقليدية، فهي تعمل على تعديل مضامينها، من منطلق أن الأهداف والوظائف تتغير حسب ما تتطلبه المرحلة (سياسيا وثقافيا) مما يجعلها تتسم بالمرونة والاعتدال.

– وهناك أخيرا النزعة التقليدية المقاومة Traditionalisme de résistance التي تعكس ردود الأفعال الرافضة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم. وبطبيعة الحال، فإنّ أبرز تجلياتها، يتم على المستوى الديني، بمصادره ومرجعياته، بشكل انتقائي، لخدمة أهداف سياسية وثقافية. وفي هذه الحالة، تُستغل القيم التقليدية من أجل التعبير عن مطالب اجتماعية وسياسية، ومن أجل رفض ممارسات المسؤولين الذين يتم نعتهم بالحداثيين[1].

2- مفهوم التحديث: مقابل التقليد، فإنّ الحداثة modernité تتضمن عوامل القطيعة والتحول والتغير داخل المجتمع. فهي نموذج فكري، تأسس وترعرع في الغرب، مباشرة بعد عصر النهضة، وارتكز على مفهوم العقل Raison المنظم لكل نشاطات الإنسان داخل المجتمع، سواء تعلق الأمر بالعلم أو التقنية أو بالتنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية [2].

لكن أغلب الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية، قد ركزت على مفهوم التحديثmodernisation أكثر من اهتمامها بمفهوم الحداثة modernité، ولم تسمح الدراسات على كثرتها، بإزالة الخلط الذي يشوب استعمال المفهومين أو الكلمتين.

فلفظ الحداثة يُستخدم لوصف الخصائص المشتركة، بين الدول المتقدمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويُستعمل لفظ التحديث لوصف العمليات التي

[1] - Georges Balendier, Anthropologie Politique, PUF, Paris 1978, PP : 203-204.

[2] -Alain Touraine, Critique de la modernité, Fayard, Paris, 1992, P : 22.

تُكتسب هذه الخصائص عن طريقها. فهو سياق التحول التكنولوجي والاقتصادي الذي يتم عبر إدخال التقنية والمخترعات الحديثة إلى مجتمع ما[1].

وإذا كان الغرب، قد ارتبط فيه التحديث كمُعطى مادي، بالحداثة كمعطى فكري، حيث حصل التوافق بين منتوجات العلم والتكنولوجيا والإدارة وبين التصورات العقلية المتجلية في ميادين السياسة والأدب والفن والعلم والفلسفة إلخ. . . ، فإنّ الأمر على خلاف ذلك في المجتمعات العربية الإسلامية عموما، ومجتمعنا الجزائري على وجه التحديد. إذ أن التحديث في هذه المجتمعات شكلي وخارجي، مقترن أساسا بحاجات الاستهلاك، ولا يرافقه أي تغيير على مستوى التصورات والمواقف من الكون والعلاقات الإنسانية.

هكذا، يمكن أن نشهد داخل مجتمعنا أرقى أنواع الحداثة المادية (كالأجهزة المعلوماتية مثلا)، في حين أن الحداثة العقلية، تكون شبه منعدمة على مستوى الإدارة والمعيش اليومي والتصورات الخاصة بالوجود والإنسان.

3- دينامية العلاقة بين التقليد والتحديث: إنّ التحديث في المجتمعات العربية والإسلامية، ومنها الجزائر، منبثق من دينامية خارجية، وليست من دينامية داخلية. والحال، أنّ الحداثة تظل مقترنة بالإمكانات التي يتوفر عليها مجتمع ما، أثناء صيرورة تطوره. وذلك هو الوضع الدينامي الذي تحدثنا عنه، والذي يكون فيه المجتمع أمام اختيارات متعددة، حيث يبدو أكثر إشكالية، وأكثر انفتاحا. فهو أكثر إشكالية، بفعل الدينامية الداخلية التي تتحدد عبرها التوترات والصراعات ضمن النسق الاجتماعي، وهو أكثر انفتاحا، نتيجة تزايد وتيرة التبادل والتواصل والمواجهة، بين مختلف الأنساق الاجتماعية والثقافية بفعل العولمة[2].

4- مفهوم التنمية الثقافية: يمكن اعتبار التنمية على أنّها تُمثل عملية تحرر شاملة، سياسية واقتصادية واجتماعية، وأن مرامها وأهدافها يصعب تحقيقها دون إرادة سياسية واعية. وأنّها عملية تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي معا[3].

---

[1] -G.Balandier, Anthropo-logiques, Librairie générale française, paris, 1984, P :283.

[2] - التير مصطفى عمر، التنمية والتحديث، معهد الإنماء القومي العربي، بنغازي، 1980، ليبيا، ص: 21.

[3] - رابح كعباش، سوسيولوجيا التنمية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، الجزائر، ص: 29.

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

إنّ التنمية هي نتاج تجربة داخلية لا يمكن تقليدها واستيرادها لأنّها في حقيقة أمرها لا تُستورد ولا تُستعار من الآخرين، لأنّها ببساطة عملية مجتمعية مركبة يتم تخطيطها عن وعي، وتُصنع بالجهد والإبداع الذاتي منها الفكري والتنظيمي والمادي[1].

ولذلك، فإنّ المشكلة الجوهرية تتمثل في اختيار الطريق السليم المُوصل إلى تحقيق التنمية المنشودة، ومعرفة شتّى أنواع معيقاتها وتحديد سُبل وكيفيات تجاوزها. ولذلك يتطلب الأمر بذل جهد فكري مكثف ينبعث من داخل الدول النامية ذاتها، يسعى إلى تحديد أهداف واستراتيجيات ملائمة للتنمية. لأنّ الفكر التنموي الغربي الذي يُصدر إلينا لا يستوعب واقع هذه المجتمعات النامية من داخلها، ولا يقوى على فهمها فهما واقعيا وموضوعيا، بل في حقيقة أمره يخدم أغراضا سياسية خفية، من خلال ما يقدمه من نظريات وأفكار بعيدة عن المشاكل الواقعية للتنمية والتخلف. ممّا جعل معظم التناقضات والتجارب الفاشلة في تطبيق التنمية، تنجم عن هذه الأفكار والنظريات التنموية الغربية[2]. لذلك تعتبر التنمية الأصيلة حركة إحياء حضاري لا تنطلق من فراغ ولا تُستورد ولا تُستعار، وإنّما تُبعث مما يزخر به المجتمع من مقومات، وتكون له قدرة على التجديد الذاتي وتفتح أمامه سُبل الإبداع.

5- المجتمع الجزائري بين قيّم التقليد وقيّم التحديث: كان لدافع التقدم والتطور في الغرب، تأثيره على وعي المفكر الحداثي بمجتمعنا والذي سيصطدم بتأخر مجتمعه وبالممناعة التاريخية التي تنتصب أمام أسئلته وأجوبته، بسبب هيمنة المواقف التقليدية، بل النكوصية المناهضة لكل تغيير. ولعلّ أبرز سمة لهذا الوعي، تتمثل في إحلال تصور نظري – نموذجي – كبديل لواقع التأخر والتخلف، وهو تصور يتماهى وفكر الحداثة الغربية، ويدعو إلى إحداث القطيعة مع التصورات السلفية والانتقائية، الغريبة عن روح الأزمنة الحديثة، والتي يمكن تأطيرها ضمن ثقافة ما قبل الحداثة. غير أنّ هذا التصور سيصطدم بالعوائق المنتصبة في الواقع، على مختلف المستويات : سياسيا وثقافيا وقانونيا وأخلاقيا، والتي ستحُول دون استنبات الفكر الحداثي ومعطيات الحداثة في تربتنا بشكل طبيعي[3].

---

[1]- صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، بيروت، ص: 491.

[2]- رابح كعباش، سوسيولوجيا التنمية، مرجع سابق، ص : 30.

[3]- عز الدين الخطابي، أسئلة الحداثة ورهاناتها، مرجع سابق، ص: 47.

لقد ارتبط التحديث في الغرب بحركة عقلانية شاملة من أهم مفاصلها نشوء النظام الرأسمالي وما واكبه من دينامية اقتصادية، قيام جهاز الدولة البيروقراطي، بما يقتضيه من عقلنة لسيرورة المجتمع، وجود نخبة ثقافية وسياسية مقتنعة بفعالية التحديث، وهذه المفاصل – في تقديري – لم تتوفر إلا جزئيا وبحدود ضئيلة، في معظم البلدان المتأخرة، ومن بينها الجزائر. وهو ما عاقها عن الانطلاق الناجح في درب التقدم.

وهنا سيبرز وجه المفارقة، فمنذ الاصطدام بالغرب – الذي بدأ مع المرحلة الاستعمارية – اكتست علاقة مجتمعنا الجزائري بالحداثة والتحديث طابعا خاصا، يتميز بالانتقائية والتوفيقية.

هكذا، سيتم استيراد التقنية الحديثة واستعمال أحدث المخترعات، كالأجهزة المعلوماتية مثلا، مع الحفاظ على أنماط من التفكير والسلوك ما قبل الحداثة. كما سيتم اتخاذ إجراءات تحديثية على مستوى الأجهزة الإدارية والسياسية والتربوية، لكن بمعزل عن التحديث الفكري والعقلي الذي يعتبر مدخلا للوعي بالحداثة وبضرورتها لتحقيق التقدم ومواكبة تحديات العصر. ويرجع هذا الوضع إلى "خصوصية " مجتمعنا الجزائري الذي تتداخل فيه قيم التقليد مع قيم الحداثة، وتلك هي المفارقة.

ويمكن صياغة وجه الإشكال التي تطرحه هذه المفارقة، عبر التساؤل الآتي: كيف يمكننا في ضوء التحولات التقنية والفكرية التي يعرفها العالم، أن نعيد تأويل ثقافتنا التقليدية في اتجاه تحويلها إلى ثقافة حديثة، دون حدوث تصدعات وقطائع بين بنية التقليد وبنية الحداثة؟

فإذا كانت الحداثة في الغرب قد حسمت الموقف بإحداث قطيعة جذرية مع التقليد، فإن الوضع يختلف في مجتمعنا الجزائري الذي تتأرجح فيه علاقة التقليد بالحداثة، بين الصراع والتعايش.

فالإنسان الجزائري، كما هو معلوم، ترعرع في كنف التقليد، بكل ما يتضمنه هذا المفهوم من معاني إيجابية وسلبية. لكنه وُوجه بمظاهر التحديث في المجتمع، بدءا بالمدرسة العصرية وانتشار الوسائل السمعية البصرية وانتهاء بقيم الحداثة الغربية وتجلياتها على مستوى المقاربات العقلانية والديمقراطية والحقوقية [1].

[1]- علي الكنز، حول الأزمنة، 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوشان للنشر، 1990، الجزائر، ص: 18.

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

والحال أن الحداثة كقيمة، لا زالت بالنسبة إلينا، أقرب إلى المفهوم المجرد منها إلى الواقع المعيش، فالحداثة بتجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، لم تترعرع بعدُ في التربة الجزائرية، إذ لا زالت قضاياها تتداول على مستوى الأفكار وبين النخب فقط، أمّا على مستوى الواقع، فإنّنا نعيش ثنائيات مذهلة مثل: الإقرار بالمساواة بين الجنسين نظريا وعدم تطبيق ذلك عمليا، الحصول على أعلى الشهادات في مجال العلوم وتبني مواقف نكوصية ولاعقلانية، مواكبة آخر صيحات الموضة والإيمان بالشعودة إلخ...

خاتمة:

إنّ التنمية عملية شاملة تُوجه نحو كافة مكونات البناء الاجتماعي، وتستدعي جهود الكل، لأنّها في صالح الكلّ، فهي عبارة عن : " مجموعة ديناميكية متكاملة، تحدث في المجتمع، من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة، بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة جماعية محددة، وخطة واقعية مرسومة. وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية، التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، وتعتمد هذه العملية على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المُتاحة والمُتيسرة "[1]. وحسب بعض الكُتاب العرب، فإن التنمية الشاملة تتطلب فيما يخص " حالة العرب، حركة إحياء حضاري ترد للمجتمع قدرته على التجدد ذاتيا، وتفتح أمامه الإبداع "[2].

ثمّ إنّ الحداثة التي داهمتنا فجأة وأخذتنا حين غرّة هي أولا حداثة برانية، وليست جوانية، بمعنى أنّها لم تنشأ في تربتنا العربية، بل هي حداثة دخلت مع الاستعمار، ومن ثمة غُربتها وغَرابتها وغَربيتها واغترابها. وهي ثانيا حداثة عنيفة في طريقة حلولها وحصولها، وفي الفعل التفكيكي الذي تمارسه على كلّ البنيات الاجتماعية والفكرية التقليدية، محدثة شروخا في الواقع وفي الوعي. وهي ثالثا حداثة يختلط فيها بشكل رفيع التحرر بالسيطرة، فهي تحرر من ثقل التراث وأشكال عطالته، ومن صور العوالم القديمة. وهي رابعا حداثة سوقية لا تستأذن. فهي تنتشر عبر كافة أشكال الوجود الاجتماعي بأساليب متنوعة مُدخلة المجتمع في صراع بين القديم والجديد، وبين

[1]- كمال التابعي، تغريب العالم الثالث – دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص: 20.

[2]- إسماعيل صبري عبد الله، التنمية الاقتصادية العربية- إطارها ومنحاها القومي-، في " عبد الملك وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (الكتاب الأوّل)، بيروت، ص: 72.

التقليدي والعصري[1]. لكن للتقليد آلياته الدفاعية، واستراتيجياته الهجومية كذلك. فردود فعله تتراوح بين الاندماج التلقائي، ورد الفعل الارتكاسي العنيف. فخطته تقوم في إجمالها لا على رفض الحداثة وإدانتها والمطالبة بالتخلي عنها كليا، بل إلى الدعوة إلى محاولة ترويضها وإضفاء طابع روحي عليها. وغالبا ما يجد التقليد نفسه مُمزقا بين ضرورتين :

ضرورة التعامل مع الحداثة والقبول الجزئي لها لأنّ أي رفض لها هو رفض للواقع، وللتاريخ، وللتقدم، وحكم بالضعف والانعزال، والإمعان في التخلف.

وضرورة استعمالها واستثمار بعض جوانبها والاستفادة من تقنياتها ومنتجاتها الاقتصادية، ونظمها السياسية مع رفض لبنيتها الفوقية الثقافية والميتافيزيقية [2].

وفي الختام أقول – مع الجابري- " إذا كانت التنمية هي (العلم حين يصبح ثقافة) فإنّ التخلف سيكون هو (العلم حين ينفصل عن الثقافة) أو هو (الثقافة حين لا يؤسسها العلم) " [3].

قائمة المراجع:

1. نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية- دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الجزائر.
2. برابهات باتنيك، الإمبريالية ونمو الرأسمالية الهندية، فيبول سويزي وآخرون : الإمبريالية وقضايا التطور الإقتصادي في البلدان المتخلفة، ترجمة: عصام الخفاجي، دار ابن خلدون، 1980، بيروت.
3. عزّ الدين الخطابي، أسئلة الحداثة ورهاناتها- في المجتمع والسياسة والتربية، الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1،2009، بيروت.
4. التير مصطفى عمر، التنمية والتحديث، معهد الإنماء القومي العربي، بنغازي، 1980، ليبيا.
5. رابح كعباش، سوسيولوجيا التنمية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، الجزائر.
6. صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، بيروت.
7. علي الكنز، حول الأزمنة، 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوشان للنشر، 1990، الجزائر.
8. كمال التابعي، تغريب العالم الثالث – دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1993.
9. إسماعيل صبري عبد الله، التنمية الاقتصادية العربية- إطارها ومنحاها القومي-، في " عبد الملك وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (الكتاب الأوّل)، بيروت.
10. محمد سبيلا، الحداثة وما بعد الحداثة، دار توبقال للنشر، ط2، 2007، الدار البيضاء، المغرب.
11. محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994، بيروت.
12. Daniel cohen, la mondialisation et ses ennemis, éd : grasset, Paris 2004.
13. Georges Balendier, Anthropologie Politique, PUF, Paris 1978.
14. Alain Touraine, Critique de la modernité, Fayard, Paris, 1992.
15. G. Balandier, Anthropo-logiques, Librairie générale française, Paris, 1984.

[1]- محمد سبيلا، الحداثة وما بعد الحداثة، دار توبقال للنشر، ط2، 2007، الدار البيضاء، المغرب، ص: 42.

[2]- المرجع نفسه، ص: 43.

[3]- محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994، بيروت، ص: 103.